



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الاولى

المعقودة يوم السبت ٢٤ شوال ١٣٩٤ هـ. الموافق ٩ تشرين الثاني ١٩٧٤م.

العدد (٧) المجلد (١٩)

جدول الأعمال

		صفحة
٢ ـ تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٥٦ حول مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٤ .		٠٤
٣ ـ قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ٩/١١/١٩٧٤ حول مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٤ ،		٠٥
٤ ـ مناقشه واقرار مشروع تعديل الدستور الاردني لعام ١٩٧٤ :	(موافقة)	٠٦
١ ـ كلمة عضو مجلس الاعيان معالي السيد وصفي ميرزا .		٠٧
٢ ـ كلمة عضو مجلس الاعيان عطوفة السيد احمد الخليل :		٠٩
٣ ـ كلمة عضو مجلس الاعيان معالي السيد وليد صلاح .		١٠
٤ ـ كلمة عضو مجلس الاعيان عطوفة السيد جمعه حماد		١٣
٥ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة	(لم تعين)	١٦

* وقف المجلس دقيقة حداد وراحة على روح المرحوم عضو مجلس الاعيان عطوفة السيد عبد الله الزريقات .

مجلس الأعيان

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم السبت الواقع في ٩/١١/١٩٧٤ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وتغيب معتذراً حضرات الاعيان المحترمين السادة : احمد طوقان، حسن الكاتب ، عبد الرحيم الشريف ، حافظ الحمد الله ، وفؤاد عبد الهادي .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع دولة السيد زيد الرفاعي

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو

وزير المالية معالي السيد ذوقان الهنداوي

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو عوده

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي السيد فؤاد قاقيش

وزير الاقتصاد الوطني معالي السيد عمر النابلسي

وزير العدل معالي السيد سالم المساعده

وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بركات

وزير الاشغال العامة معالي السيد احمد الشوبكي

وزير النقل معالي السيد نديم الزرو

وزير التربية والتعليم معالي السيد مضر بدران

وزير الصحة معالي الدكتور فؤاد الكيلاني

وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه

وزير المواصلات معالي السيد محي الدين الحسيني

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر نشأت المصري

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي الدكتور يوسف ذهني

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد مروان دودين

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية سماحة الدكتور الشيخ عبد العزيز الخياط

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ ـ تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الامة للاجتماع في دورة استثنائية

السيد الرئيس

تتلى الارادة الملكية السامية

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

السيد الامين العام بالوكالة

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور،

نصدر ارادتنا بما هو آت : —

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم السبت الواقع في ٢٥ شوال سنة ١٣٩٤ هجرية الموافق ٩ تشرين الثاني سنة١٩٧٤ ميلادية من أجل اقرار تعديل المادتين (٣٤) و (٧٣) من الدستور الاردني .

١٩٧٤/١١/٥

الحسين بن طلال

وزير الداخلية	رئيس الوزراء
ثروت التلهوني	زيد الرفاعي

(وهنا جلس الجميع)

السيد الرئيس

نرجو من الجميع الوقوف دقيقه حداد واحدة على روح زميلنا المرحوم عبدالله الزيقات .

(وهنا وقف جميع من في القاعة دقيقة واحدة حداداً على المرحوم عضو مجلس الاعيان عطوفة السيد عبد الله الزريقات)

(وهنا جلس الجميع)

٢ — تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٥٦ حول مشروع تعديل الدستور الاردني لعام ١٩٧٤

السيد الرئيس

ارجو من الامين العام بالوكالة تلاوة كتاب مجلس النواب رقم ٩٥٦ حول تعديل الدستور .

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

عملا باحكام المادة (١٢٦) والفقرة الثالثة من المادة (٨٤) من الدستور .

قرر مجلس النواب في جلسته الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٩ الموافقة على مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٤ معدلا بالصيغة المرفقة ، وقد وافق المجلس عليه بصورة مستعجلة بناء على طلب الحكومة .

أبعث الى دولتكم بثلاثين نسخة منه ، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة لكرمتم دولتكم باعلامي .

« وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

رئيس مجلس النوات
كامل عريقات

الاسباب الموجبة

لمشروع تعديل المادتين (٣٤ و ٧٣) من الدستور :

لقد اضبحت اعادة النظر في تنظيم الاوضاع في المملكة الاردنية الهاشمية امرا محتوما ، بعد مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في الرباط ، في اواخر الشهر الماضي — تشرين الاول ١٩٧٤ .

ولقد جاء قبول الاردن بقرارات المؤتمر وموافقته عليها بدافع من الحرص الشديد من جانب صاحب الجلالة الملك المعظم على وحدة الموقف العربي تجاه ما يجابه امتنا من تحديات واخطار وتوخيا لاستمرار التضامن العربي وتعميقة في المراحل الخطيرة المقبلة :

ولما كان الاردن ، بسلطته التنفيذية والتشريعية حريصا على الالتزام بموافقته على تلك القرارات ومنحها المضمون الايجابي المنتظر ، وترجمة ذلك الى خطوات عملية فورية تعكس وفاءة بكل ما التزم به ووافق عليه، فان الحكومة ، من موقع مسؤوليتها في هذه المرحلة التاريخية ، تتقدم من المجلس الكريم بمشروع تعديل المادتين (٣٤ و ٧٣) من الدستور كخطوة اساسية ورئيسية على طريق اعادة التنظيم التي ترسمها المتغيرات الجديدة .

وان الحكومة وهي تؤمن كل الايمان ، بان المجلس الكريم والشعب الامين يشاركانها الاعتزاز الذي لا حد له بموقف جلالة الملك القائد وهو الموقف الذي نقف جميعا من ورائه صفا واحدا ، لترجو ان يولي المجلس الكريم هذا المشروع صفة الاستعجال باعتباره منطلقا لاستئناف المسيره بايمان اعمق وعزم اقوى ، نحو اهدافها المقدسة وامانيها الكبار .

مشروع تعديل الدستور لسنة ١٩٧٤

المادة ١ — تعدل المادة (٣٤) باضافة الفقرة التالية الى اخرها :

٤ — للملك ان يحل مجلس الاعيان او يعفي احد اعضائه من العضوية ؟

المادة ٢ — تعدل المادة (٧٣) باضافة الفقرة التالية الى اخرها :

٤ — بالرغم مما ورد في الفقرتين (١ و ٢) من هذه المادة ، للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام لمدة لا تزيد على سنة واحدة اذا كانت هناك ظروف قاهره يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخاب امر متعذر .

المادة ٣ — يعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٣ — قرار اللجنة القانونية رقم (١) حول مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٤

السيد الرئيس

السيد المقرر معالي احمد الطراونه .

السيد المقرر

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٤/١١/٩ بحضور كل من مقرر اللجنة معالي السيد احمد الطراونه ، والاعضاء ، معالي السيد عبد الرحمن خليفة ، معالي السيد صلاح طوقان ، معالي السيد صالح المعشر ، معالي السيد الطون عطاالله ، ومعالي السيد وليد صلاح ، وسعادة السيد احمد الخليل .



ونظرت في مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٤ المحال عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته وتدقيقه قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة على مشروع التعديل بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

٤ – مناقشة واقرار مشروع تعـــديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٤

السيد الرئيس

هـــل هناك مـــن يرغب في المناقشة فليتفضل بتسجيل اسمه .

(وسجلت الاسماء ورفعت لدولة رئيس المجلس) .

– ١ –

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي السيد وصفي ميرزا فليتفضل .

السيد ميرزا

السيد المقرر

الاسباب الموجبة مش من اللجنة القانونية انا بناقش بكـــل اجرته اللجنة القانونية حول هـــذا الموضوع ولكنها وضعت بالاسباب الموجهة .



نستفسر من معالي المقرر النقطة التالية الاسباب الموجبة تقول لقـــد اصبح اعـــادة النظر في تنظيم الاوضاع في المملكة الاردنية الهاشمية امـــراً محتوماً وبعد مؤتمر القمة السابع الذي عقد في الرباط في آخر الشهر الماضي / تشرين الاول ١٩٧٤ لقد جاء قبول الاردن بقرار المؤتمر الى آخره وتطلب فيه تعـــديل الدستور الاصل في الموضوع في مؤتمر القمة والفرع الدستور . الاصل في الموضوع قرار مؤتمر القمـــة هل عرض قرار مؤتمر القمة على المجلس ووفق عليه حتى يوافق على الفرع .

السيد ميرزا

عرضت على اللجنة قرارات مؤتمر القمة

السيد المقرر

قرار مؤتمر القمة ليس علاقة والعلاقة تعديل الدستور هذه له علاقة بالدستور

السيد ميرزا

اذا بتسمح لي أن نناقش الموضوع

السيد المقرر

هذا التعديل يتعلق بالدستور بصرف النظر عن اي شيء

السيد ميرزا

تعديل الدستور منبثق من قرار مؤتمر القمة هل مؤتمر القمة وقراراته عرضت على المجلس ووافقنا عليها ثم وافقنا على تعديل الدستور نحن نسبق الفرع قبل الأصل مع ان الشيء الضروري ان يكون الاصل وبعدين الفرع

السيد الرئيس

وصفي بك هذا الشيء انجز من قبل مجلس النواب وانتهى ماعاد في فائدة من المناقشة

السيد ميرزا

كل عضو له رأي ، قرار مؤتمر القمة عرضه اولاً وثم اجراء التعديل على الدستور ثانياً وهذا المنطق الصحيح ، لنعتبر قرار مؤتمر القمة اساسي للاسباب الموجبة ولم تعرضه على المجلس اصبح فيه تعارض . لان هذا ينقض القرار الذي صدر في (١٩٥٠) بوحدة الضفتين

السيد المقرر

لم يجيء وقته لقصد وحدة الضفتين وعدم وحدة الضفتين بحسب رأي اللجنة القانونية لم يجي وقته ابداً

السيد ميرزا

التعديل يستند الى قرار مؤتمر القمة

السيد المقرر

لم يجيء وقت تقرير مصير المكان والفصل وقرار سنة (١٩٥٠) لم يجيء وقته .

السيد ميرزا

الاسباب الموجبة تقول فيها انه بعد مؤتمر القمة اعادة النظر وتغيير الوضع في الاردن وهذا تعديل الدستور

السيد الرئيس

تطويل الطريق وتقصيره النتيجة واحدة

السيد خليفه

سؤال حضرة العين وارد ولكن يجب ان ينحصر النقاش بقرار اللجنة فيما يتعلق بتعديل الدستور

السيد ميرزا

لا يجوز هذا اننا نوافق على جزء ولانطلع على جزء غير صحيح

السيد المقرر

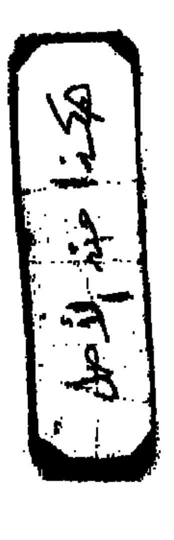
قرار مؤتمر القمة لايدخل في الدورة الاستثنائية

السيد ميرزا

ان الاسباب الموجبه اوردتها من حقي اسأل عنه

السيد المقرر

جواب اللجنة القانونية ليس له علاقة في تعديل هذا الدستور



السيد ميرزا

اعتبر القرار غير كامل

السيد الرئيس

شو رأي المجلس التصويت بالمناداة

السيد صلاح

هذا قرار خطير وكل من اراد ان يتكلم يسمح له ان يتكلم ونعتبره هذه الخطوة مصيرية ومن حقنا ان نتكلم

— ٢ —

السيد الرئيس

نعم . . . تفضل احمد بك

السيد الخليل

دولة الرئيس ، كان لي الشرف ان اكون في هذا المجلس الكريم عندما اعلنت الوحدة المقدسة بين الضفتين الحبيبتين كان ذلك على اثر المؤامرة الدولية التي شردتنا من ديارنا ووجدنا في الشعب الاردني الكريم الاستقبال الكريم المعامله الكريمة وتقررت الانتخابات وكانت انتخابات بأرفع الاصوات واكثرها ٨٥٪ كنت الحاكم الاداري في نابلس وتكاثرت وجاء جميع الناس وبايعت وصارت الوحدة الكريمة التي استمرت اربعة وعشرين سنة واليوم نجتمع بعد مؤتمر الرباط تدارست الأمر مع اخواني ومع نفسي ووجدت انني بعد ان استمعت الى الخطاب التاريخي الذي قام به جلالة الملك المعظم في الرباط ولخص القضية العربية والقضية الاردنية ونبه المجتمعين في الرباط الى ماقاله من نقاط خطيرة والى مصير خطير الى ان رأي الاجماع يتجه بالاتجاه الذي كان



متوجهاً اليـــه ان قال انا ماشي العرب ويد الله مع الجماعه وارجو الله ان تكونوا على صواب وحسبنا الله ونعـــم الوكيل بعد ان استمعت الى مـــا قاله جلالة الملك فأنا اتمشى مع ما تمشي عليه جلالة الملك وهذه الحكومة الرشيدة واقول حسبي الله ونعم الوكيل ويد الله مع الجماعة وفي قلبي غصة وفي عيني دمعة والسلام عليكم ؛

السيد الرئيس

والله يا احمد بك انا كنت رئيس الوزراء لما اعلن الوحدة من هذا المنبر وانا مثلك حزين وتفضل وليد بك

— ٣ —

السيد صلاح

سيدي الرئيس حضرات الزملاء :

انه ليوم حزين ان نجتمع هذا الصباح في هذا المجلس وربما لاخر مرة — معروض علينا تعديلات دستورية تؤدي الى تعطيل السلطة التشريعية والرقابة الدستورية لمدة اقصاها سنة تتمتع خلالها الهيئة التنفيذية باصدار التشاريع واتخاذ الاجراءات التي تر تأيها دون رقابة ما — الامر الذي يؤدي الى :—

تمكين السلطة التنفذية دون رقابة دستوريـــة من اصدار التشاريع والانظمـــة واتخاذ اجراءات يمكن ان يتقرر بموجبها مصير الاسرة التي اتحدت مصالحها ومطالبها واحدة متشابكـــة . . . التحمت بالعمل والنسب ولحمة الروابط والقربى والتضحية والامل والالم ،هذه الرابطة امتن واثبت وحدة عرفها الوطن العربي — في هذا القرن — ومن القوة والمناعة

والمتانـــة تفرض نفسها بحيث لاتسطيـــع القرارت والاقوال ان تنال منها .

اننا في هذا الوطن طلاب وحدة وكل وحدة تحققت في الوطن باركناها وساندناها . وكل وحدة سقطت بكيناها بحسرة بقلوبنا ودموعنا .

تقدمت الحكومة الموقرة بهذه التعديلات بحجة حرص الاردن على الالتزام بقررات مؤتمر القمـــة ومنحها المضمون الايجابي المنتظر وترجمة ذلك الى خطوات عملية فورية تعكس وفاءه بكل ما التزم به ووافق عليه « هـــذا ماورد في الاسباب الموجبـــة لمشروع التعديلات المطروحة » .

ويجب ان نذكر اثناء لقاء القمه العربي استمعنا الى ذلك البيان التاريخي الذي القاه عاهل الاردن امتاز بقوة الحجة ووسيلة الاقنـــاع وشمل على اصـــدق عرض لقضيتنا ووحدتنا . وحذر تحذيراً واضحـــاً من الاثر الخطير الذي يمكن ان يحدثه اي قرار يصدر خلافا لهذا البيان على وحدة الضفتين وشعب المملكة الاردنية . ورغم كل ذلك صدر قرار عن المؤتمر باجماع الاراء باعتبار منظمة التحرير هي الممثلـــة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني . وجاء في احد بنود هذا القرار الدعوة الى التعاون والتنسيق بين دول المواجهة — الاردن — سوريا —ومصر ومنظمة التحرير .

وفي هذا المؤتمر كان موقف الحسين العظيم رائعـــاً اذ أبت وطنيته وقوميته وحكمتـــه ان يسمح بفشل مهما كان الثمن . ومهما بلغت التضحيات ، فارتفع الى مايمكن ان يرتفع اليه زعيم ، فكان العامل الاول في انجاح المؤتمر وتوحيد كلمـــة المؤتمرين ، وقضى بذلك على التفكك المحتوم للجبهة العربية وعلى شماتة الاعداء وكيدهم .

ولما كنت لا اقر بأن قرار مؤتمر الرباط بروحه هدف او رمي الى الفصل بين فئات الشعب الواحد وانمـــا لايتعدى حالة معينة يراد بها ابراز الكيان الفلسطيني وكسب تأييد الرأي العام العالمي والدولي بان هنـــاك شعباً فلسطينياً شرد من وطنه وله ارض احتلت من قبل العدووان من حقه استرداد وطنه والعيش فيه بسلام— رداً على مزاعـــم اسرائيل بألـــه لاوجود للشعب الفلسطيني — ولما كنت كذلك لااري ان القرار المشار اليه قصد فصل الشعب الواحد عن بعضـــه وفرض وضـــع جديد عليه يفقـــده مركزه الذي اكتسبه والاستقرار والطمأنينة التي يعيش فيها . وما هـــذا الامر الا شيء عابر على سطح القضية الكبرى وعلى هامشه . والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بانها الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني لايمكن ان يعني القضاء على وحـــدة الشعب العربي على ضفاف الاردن او تجاهلا للتلاحم بين الشعبين وانما قصد به القاء عبء التحرير واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه على منظمة التحرير تساعدها الدول العربية وفي مقدمتها الاردن .

والتمثيل بحد ذاتة وسيلة لاهدف .

ولما كان ذلك فمن غير المقبول ان تتخذ اية اجراءات من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الموقرة تؤدي الى فسخ هذه الوحدة او زعزعتهـــا قبل تحقيق الهدف القومي الاسمى وهي تحرير الارض السليبة واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني ، فـــاذا ماتحقق ذلك فأن الحقائق ستفرض نفسهـــا من فوق العواطف العابرة . امـــا بالحفـــاظ على الوحدة في

اطارها القائم او بشكل آخر ، هذا مانفرضه وتحتمه وحدة المصير والهدف والمصالح المشتركة المتلاحمة . ولايمكنني ان اتصور ان منظمـــة التحرير والدول العربية هدفت من وراء هذا القرار تحقيق الانفصال لاسيما وان امنية كل عربي هي تحقيق الوحدة العربية الكبري على انها السبيل الوحيد لتحقيق اهدافها .

والواقع الآخر الذي يحتم عدم اتخاذ مثل هذه الاجراءات والتريث والتروي في مثل هذا الظرف الدقيق الخطير المستجد التي يمر بـــه الوطن العربي نتيجـــة مقررات مؤتمر الرباط التي ادت الى توتر شديد في المنطقة بين العرب والعدو وبحيث اصبحت مهددة بنشوب حرب قريبة ، والمعركة آتية لاريب فيها . وهذه الحقيقـــة ثابتة لكل مطلع على تعليقات الصحف العالميـــة الكبرى ومنـــاقشات الكنيست وتصريحات زعماء العدو ، ورئيس منظمة التحرير مدرك هذه الحقيقة كما صرح قبل بضعة ايام من ان الحرب ستقـــع خلال فترة وجيزه . وازاء هـــذه الاوضاع المستجدة اصبـــح واضحـــاً بأن الامل في تسويـــة سلمية اصبـــح بعيد المنال واننـــا في حاجة الى يقظة واستعداد وتضامن وتضافر ووحـــدة الكلمة بين الدول العربية وشعوبها وبين افراد الشعب الواحد والاسرة الواحدة . . ويتعين على الجميع ان يكرسوا جميع الجهود والطاقات لمواجهة هـــذه التطورات الخطيرة وان لا يشغلنا عن ذلك امور ثانوية واجراءات شكلية ليس لها صفة الاستعجال وسابقة لاوانها .

وان كانت الحكومة الموقـــرة حريصة على تنفيذ قرارات مؤتمر القمة والانسجام معه ، وترى رغم كل ماتقدم ــ ان ذلك يتطلب اتخاذ اجراءات وفاء لما التزم به الاردن ووافق عليه ، فأن الحكمـــة تقضي بأن يطرح الامر على المؤتمر الرباعي الذي نص عليه . . قرار مؤتمر القمة ودعاؤه الى التعاون والتنسيق بين الاردن ومصر وسوريا ومنظمة التحرير ، يتسنى في اجتماع كهذا للاخوة التشاور ، من فوق العواطف العابرة ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاحداث المستجدة وماتمر به المنطقة من اخطار وما يحاك ضدها مـــن مؤامرات . . الامر الذي يتطلب التضامن ووحدة الصف في الداخل والخارج ، وعلى ضوء هذه الحقائق يتقرر مايجب وما لايجب اتخاذه من اجراءات .

والاخوة العربية تفرض ان لايستقل الاردن منفردا باتخاذ اجراءات مصيرية تـــؤدي الى فصم اواصر الاخوة بين الشعب الواحد تتعارض مع رسالة النهضة العربية الكبرى بوحدة الامة العربية ووطنها الواحد ، حتى لايتحمل بذلك المسؤولية التاريخيـــة وحتى لانفسح المجال لاستغلال اثر هذه الاجراءات ضد هذا البلد العزيز بفقـــده المكاسب الكبيرة التي حققها لهذا البلد جلالة الملك المعظم في مؤتمر الرباط فاذا ماتقدمت الحكومة الجليلة بهذا المشروع المطروح علينا فان ذلك لايعني بحال من الاحوال ان لاناقشه بقلب مفتوح وعمق في البحث والتمحيص اخذيـــن بعين الاعتبار العواقب المترتبة عليه والمصلحة العامة باوسع معانيها ومفاهيمها وتجنيب هذا البلد اية عاقبة لا تحمد عقباها انسجاما مع الامانة التي حملناها وفاً لامتنا وللتاريخ .

وبهذه الروح واخذا بالاعتبار هذا المشروع وما يمكن ان يترتب عليـــه من نتائج واحتمالات خطيرة تمس فئة كبيرة من المواطنين في هـــذه المملكة وما يجره الاستعجال من قلـــق واضطراب في نفوس المواطنين وحيث انني مقتنع بأن مثل هذه الاجراءات سابقة لاوانها فاني ارفض هـــذا التعديل ولن اسمح

لنفسي ان اكون طرفا بصورة مباشرة اوغير مباشرة في اية اجراءات تنال من وحدة الشعب في هذا البلد العزيز مؤكدا لكم جميعا بأنني لا ارمي من وراء ذالك الاحتفاظ بعضوية الاعيان . . وجل ما انشده هـــو وحدة الكيان وتجنيب هذا البلد من المضاعفات والتفرقة التي تنتج بالتالي عن قرار مثل هذا المشروع الخطير .

واني لارجو من اخواني وزملائي حضرات اعضاء المجلس الكرام ان يتحسسوا معي بدافع مـــن مسؤوليتهم ويقدروا بروح بناءة ماذهبت اليه . . واني في كلمتي هذه لاوجهها لكم وللمسؤولين وحدكم وانما اسمعها الكل مـــن اشترك في اصدار قرارات الرباط والى الشعب العربي في كل مكان .

اما اذا ما قرر هذا المجلس هذه التعديـــلات فانني اهيب بجلالة القائد الرائـــد الملك المعظم ليس بصفته رئيسا لهذه الدولة فحسب بل بصفته رائـــدا من رواد الوحدة العربية وحامل رسالتها وبما اتصف به جلالته من حكمة ثاقبة وبعد بصيرة وادراكا منه للمسؤولية القومية في اخطر مراحلها ، ان يتكـــرم فيأمر بتاجيل اقرار هذه التعديلات وكل ما رسم ويرسم من اجراءات في هذه الايام ، الى ان يتم لقاء رباعي لا شك انه ترتفع فيه الاطراف المعنية للحفاظ على وحدة الشعب لينطلق صفا واحدا يدا بيد لمجابهة كل ما يحيق بالوطن العربي من اخطار .

والله سبحانه وتعالى يلهمنا جميعا الحكمة والصواب والسلام عليكم .

السيد الرئيس

التصويت بالمناداة . . . تفضل جمعه بك

– ٤ –

السيد حـــماد



سيدي الرئيس

لم اكن انوي التكلم في هذه الجلسة كان الواقع ان كلمات الاخوان تشير الى اننا في جلسة ننفي فيها وحدتنا نحن جئنا الى هنا لتعديل معين ينسجم مع قرارات مؤتمر القمة في الرباط اما الوحدة او الانفصال لايقره مؤتمر القمة ولايقرره مؤتمر العام الثاني ولاهيئة الامم انما يقرر الوحدة او الانفصال هو الشعب المعني بالوحدة او الانفصال، نحن هنا نفسر كل ما حدث في الرباط على انه تنسيق وترتيب بين الدول الشقيقة لكي تواجه العالم صفا واحدا وليس فقط الاتفاق على الانفصال هذا القطاع الصغير من العالم العربي نحن هنا جئنا لكي نقول للناس نحن منسجمين مع قرارات الرباط لكن مش لكي نفصل وحدتنا الان وحدتنا نحن الذي سويناها .

ولم يسويها مؤتمر الرباط ولم تسويها منظمة الأمم المتحدة ، ولا كل الدنيا ، الشعب الانسان الذي يصاهر انسان الانسان الذي يبني بيته مجاور الانسان هو الذي يصنع الوحده وليس مؤتمر الرباط وليست قرارات الامم المتحدة انا ما بتصور ان هذا اللقاء لقاء نهي الوحدة وانما لقاء لكي نمر ونكون اقوى وكتلة في وجه العالم الذي تكتله الصهيونية امامنا وشكراً .

السيد الرئيس

لما كان مؤتمر القمة في الرباط يبحث هذه الامور لم يرتفع صوت واحد في هذه البلاد والآن نشكو بعضنا البعض . .

التصويت الآن .

الامين العام بالوكالة

سيادة الشريف حسين بن ناصر

موافق

الامين العام بالوكالة

دولة السيد سعد جمعه

موافق

الامين العام بالوكالة

دولة السيد احمد اللوزي

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي السيد عبد الرحمن خليفة

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي السيد احمد الطراونه

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي السيد وصفي ميرزا

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي السيد وليد صلاح

(معارض)

الامين العام بالوكالة

معالي السيد صلاح طوقان

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي السيد صالح المعشر

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي الدكتور صبحي امين عمرو

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي السيد انطون عطا الله

(مستنكف)

الامين العام بالوكالة

معالي السيد صلاح ابو زيد

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي السيد رشيد عريقات

موافق

الامين العام بالوكالة

معالي السيد سالم مساعده

موافق

الامين العام بالوكالة

سعادة السيد محمد ابو تايه

موافق

الامين العام بالوكالة

سعادة السيد نايف الخريشه

موافق

الامين العام بالوكالة

سعادة السيد وديع دعمس

موافق

الامين العام بالوكالة

سعادة محمد محمود ارشيد

موافق

الامين العام بالوكالة

سعادة السيد جمعه حماد

موافق

الامين العام بالوكالة

سعادة السيد احمد الخليل

موافق

الامين العام بالوكالة

سعادة السيد كامل الشريف

موافق

الامين العام بالوكالة

عطوفة السيد خليل عبد الدايم

موافق

السيد الرئيس

٢١ موافق

١ مستنكف

١ معارض

« اذن اعلن ان مشروع تعديل الدستـــور قد وافق المجلس عليه

« وفيما يلي نص مشروع تعديل الدستـــور ، كما وافق المجلس علية وبالصيغة التي سيرفع بهـــا الى الى الحكومة الموقرة .

مشروع تعديـــل الدستور لسنة ١٩٧٤

المادة ١ – تعدل المادة (٣٤) باضافة الفقرة التالية الى آخرها :

٤ – للملك ان يحل مجلس الاعيان او يعفي احد اعضائه من العضوية .

المادة ٢ – تعدل المادة (٧٣) باضافة الفقرة التالية الى آخرها :

٤ – بالرغم مما ورد في الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة ، للملك ان يؤجل اجراء الانتخاب العام لمدة لا تزيد على سنة واحدة اذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء الانتخاب امر متعذر .

المادة ٣ – يعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٥ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيـــد الرئيس

الجلسة القادمة تعين فيما بعد

« وارفع الجلسة »

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة بالوكـــالة	رئيس مجلس الاعيـــان
خليل عصفور	سعيد المفتي

الوقائع

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٨٢) من الدستور.
نصدر ارادتنا بما هو آت:

تفض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتبارا من يوم الاحد الواقع في ٢٦ شوال سنة ١٣٩٤ هجريـــة الموافق ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٧٤ ميلادية.

١٩٧٤/١١/١٠ الحسين بن طلال

وزير الداخليـــــــــة	رئيس الـــــــــوزراء
ثروت التلهوني	زيد الرفاعي